مجلة العميد
Journal Homepage: https://alameed.alameedcenter.iq/
ISSN: 2227-0345 (Print) ISSN 2311-9152 (Online)

الحقوق السياسية عند الإمام علي عليه السلام: قراءة في حق المعارضة السياسية

ميثاق مناحي دشر العيسى[1]
حسين باسم عبد الامير[2]
حسين احمد دخيل[3]

١-جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية/ قسم الدراسات السياسية، العراق؛ methak1148@gmail.com
ماجستير في العلوم السياسية/ الفكر السياسي/ استاذ مساعد
٢-جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية/ قسم الدراسات السياسية، العراق؛
hussain.b@uokerbala.edu.iq
ماجستير في العلوم السياسية/ الدراسات الاستراتيجية/ مدرس
٣-جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية/ قسم الدراسات السياسية، العراق؛
hussein.ahmed@uokerbala.edu.iq
دكتوراه في العلوم السياسية/ علاقات اقتصادية دولية/ استاذ مساعد

تاريخ الاستلام:
٢٠٢٣/١/٢٤
تاريخ القبول:
٢٠٢٣/٤/٢٨
تاريخ النشر:
٢٠٢٤/٦/٣٠

الكلمات المفتاحية:
المعارضة السياسية، حق المعارضة، الإمام علي، الحقوق السياسية

السنة(١٣)-المجلد (١٣)
العدد (٥٠)
ذو الحجة ١٤٤٥ هـ
حزيران ٢٠٢٤م

DOI:
10.55568/amd.v13i50.91-117

CC BY NC

ملخص البحث:

تركز الدراسة على حق المعارضة السياسية عند الإمام علي عليه السلام من خلال ما وضعه الإمام من شروط ومواصفات ومحددات عملية لمن يمسك زمام السلطة، وما وفرهُ من بيئة تترسخ فيها الحرية بشتى ابعادها، ولاسيما الحرية السياسية بما تمتاز به من اقرار لحق المعارضة السياسية جزءًا من حقوق الإنسان وواجباته الشرعية والسياسية. فضلاً عن ذلك، تركز الدراسة ايضاً على أبعاد المعارضة السياسية من خلال شرعيتها وضوابطها ومسبباتها أو دوافعها وأنواعها بالنسبة لتجربة الإمام العملية وعطائه الفكري على الصعيدين (النظري والعملي)، بافتراضها، أن حق المعارضة السياسية، يكاد يكون من الحقوق الاساسية التي عمل عليها الإمام علي عليه السلام في تثبيت اركان العمل والنظام السياسيين الإسلاميين وادامتهما، وان الإمام كان يعول عليها كثيراً في تطوير التجربة السياسية الإسلامية بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله.

Political Rights of Al-Imam Ali: A Study on Right of Political Opposition

Meethaq Manahi Dashir Al-Issa [1]
Hussein Basim Abdul Amir [2]
Hussein Ahmed Dakhil [3]

1-University of Karbala/ Centre of Strategic Studies/ Department of Political Studies, Iraq;
methak1148@gmail.com
MA in Political Sciences / Assistant Professor
2-University of Karbala/ Centre of Strategic Studies/ Department of Political Studies, Iraq;
hussain.b@uokerbala.edu.iq
MA in Political Sciences / Lecturer
3-University of Karbala/ Centre of Strategic Studies/ Department of Political Studies, Iraq;
hussein.ahmed@uokerbala.edu.iq
PhD in Political Sciences / Assistant Professor

Received:
24/1/2023
Accepted:
28/4/2023
Published:
30/6/2024

Keywords:
human rights,
political rights,

Al-Ameed Journal
Year(**13**)-Volume(**13**)
Issue (**50**)
Dhu al-Hijjah 1445 AH.
June 2024 AD
DOI:
10.55568/amd.v13i50.91-117

Abstract:

The study focuses on the right of political opposition in Al Imam Ali (PBAH)thought, through the conditions, specifications and practical determinants he set to take hold of power and the environment provided by freedom in all its dimensions, especially political freedom that recognizes the right of political opposition as part of human rights and its legitimate and political duties. The study also sheds light on the dimensions of political opposition, through its legitimacy, controls, causes, motives and types according to the imam and his practical experience and: assuming that the opposition right is a basic right on which Imam Ali (PBAH) worked to buttress the pillars of political and Islamic system. The imam was very reliable on it to develop the political and Islamic experience after the death of prophet Mohammed (PBAH).

المقدمة

إنَّ الحديث عن سياسة الإمام علي ﷺ وعن مواقفه الخالدة في مجال حقوق الإنسان على المستويين (النظري والعملي)، يدخل ضمن الرؤية الشمولية لحقوق الإنسان في الإسلام، كما عبر عنه الدين الإسلامي والسنة النبوية، وهو بلا أدنى شك، يتجاوز المجتمع الإسلامي ليشمل البشرية أجمع، كيف لا وهو القائل ﷺ: "أما اخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق". ولعل حق الاعتراض العام في مجمل الأمور أو حق المعارضة السياسية بشكل خاص، من الحقوق التي كفلها الإسلام ورسختها السيرة النبوية وتجربة الإمام ﷺ، من خلال تعاطيه مع موضوعة الخلافة بعد وفاة الرسول ﷺ، ومن خلال سلوكه السياسي بعد أن تولى الخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان وحتى استشهاده. فالدارس أو القارئ لمواقف الإمام ﷺ من قضايا حقوق الإنسان، يلمس بوضوح بأن كل أقواله والقيم التي آمن بها ورسخها وَعَلَّمها للمسلمين، كانت تخدم الإنسان وحقوقه وحريته والكرامة البشرية، وتناهض كل سلطة تحاول أن تظلم الإنسان وتغتصب حقوقه، ولاسيما حقوقه السياسية والاجتماعية.

أهمية البحث: تتجلى أهمية الدراسة؛ في أنها تبحث في موضوع مهم جداً ومعاصر، ولاسيما في الديمقراطيات والانظمة السياسية الحديثة، وتنبع من كونها تضع للقوى السياسية تجربة حية وواقعية، إلا وهي تجربة الإمام علي ﷺ السياسية، وطبيعة تعاطيه مع السلطة والقائمين عليها بوصفه مواطناً، وطبيعة تعاطيه مع المعترضين بوصفه حاكماً.

إشكالية البحث: لعل هناك من يستشكل على الإسلام بشكل عام من ناحية تناوله او تداوله للمفاهيم السياسية المعاصرة، كالمعارضة السياسية والتعددية والحزبية... وغيرها من المفاهيم، وهناك من يتحفظ وآخر من يعدها دخيلة على الإسلام، وان الإسلام تعاطى معها نتيجة لتداولها السياسي المعاصر في الغرب كالديمقراطية والانتخابات... وغيرهما. ومن تلك المفاهيم مفهوم المعارضة السياسية سواء على المستوى النظري او العملي؛ لهذا سنحاول في هذه الدراسة توضيح تلك الإشكالية وصحتها من عدمها في ضوء دراسة مفهوم المعارضة السياسية في القرآن الكريم والفكر الإسلامي والسيرة العلوية الشريفة متمثلة بالسلوك

النظري والعملي للإمام علي ﷺ، بوصفه حقاً من حقوق الإنسان التي كفلها الإسلام وضمنها وصانها الإمام بتجربته السياسية والاجتماعية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية علمية مفادها أن "حق المعارضة السياسية، يكاد يكون من الحقوق الاساسية التي عمل عليها الإمام علي ﷺ في تثبيت اركان العمل والنظام السياسيين الإسلاميين وادامتها، وان الإمام كان يعول عليه كثيراً في تطوير التجربة السياسية الإسلامية بعد وفاة الرسول ﷺ".

هيكلية البحث: جرى تقسيم البحث على اربعة مطالب، بحث المطلب الاول مفهوم المعارضة، في حين تناول المطلب الثاني المعارضة في القرآن الكريم، وخصص المطلب الثالث بدراسة المعارضة السياسية في الفكر الإسلامي، اما المطلب الرابع والاخير فقد تناول المعارضة السياسية ومشروعيتها عند الإمام علي ﷺ بشكل موسع نوعاً ما، وعلى المستويين النظري والعملي وطبيعة تعاطي الإمام مع السلطة والمعترضين على حدٍ سواء، ثم انتهت الدراسة بالخاتمة والاستنتاجات.

المطلب الأول: مفهوم المعارضة

المعارضة لغة: "هي المقابلة على سبيل الممانعة"[١]، والمعارضة كما في لسان العرب والقاموس المحيط[٢] "المظاهرة والمكاشفة والممانعة". وفي الاصطلاح هي "عدم الموافقة على قرار سبق اتخاذه أو مناهضة اتجاه لاتخاذ قرار معين"[٣] أو هي "الاختلاف حول تصور المثالية السياسية والاجتماعية التي ينبغي أن تسود المجتمع"[٤] أو هي "إنكار الرعية أو بعضها على سلطة الحاكم تصرفاً يخالف تشريع الدولة او يضر بمصلحة الأمة"[٥].

وكلمة المعارضة تعني الصد والتعارض والتباين، وعلى الرغم من أنها كلمة قديمة، إلا أنها ارتبطت بالحياة السياسية وأصبحت لفظة متداولة في مجال النظم السياسية بداية العصر الحديث فقط. أما المعارضة اصطلاحاً لدى فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية فلها

١ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج٢، ط١، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٣م)، ٣٩٠.
٢ جمال الدين محمد بين كرم، ابن منظور، لسان العرب، ج٧، (بيروت: دار صادر)، ١٦٨.
٣ احمد شلبي، السياسة في الفكر الإسلامي، ط٥، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٣م) ٩٠.
٤ نيفين عبد الخالق، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، ط١، (القاهرة: مكتبة الملك فيصل الإسلامية، ١٩٨٥م)، ٢٦.
٥ بسام العموش، "المعارضة السياسية من منظور إسلامي"، المجلة الاردنية في الدراسات الإسلامية، العدد٢ المجلد السادس، (٢٠١٠)، ٢٣٧.

معنيان: "أحدهما عضوي (شكلي) والآخر مادي (موضوعي)، فيقصد بالمعارضة بمعناها الشكلي القوى والهيئات التي تراقب عمل الحكومة وخططها، وقد تكون ضمن أهدافها الحلول محلها، سواء كان من طريق الفوز في الانتخابات أو غيره. اما كلمة المعارضة بمعناها المادي أو الموضوعي فتعني الفعاليات والأنشطة المتمثلة بانتقاد الحكومة ومراقبة خططها وأنشطتها، تقوم به القوى والهيئات التي تمثل المعارضة (العضوية) وقد تقوم به فئات وشخصيات من داخل الحكومة نفسها، ولاسيما إذا كانت حكومة ائتلافية"[٦].

فحقيقة المعارضة تعني التعبير عن الحق في توجيه النقد والمناقشة والتقويم لسلوك السلطة السياسية، وذلك استناداً إلى حق الاختلاف في الرأي وعده حقاً مشروعاً، فمن المقبول تعدد المفاهيم والتصورات إزاء القضية الواحدة. عليه فإن اختلاف وجهات النظر إزاء قضايا الحكم والمشاكل والأزمات الموجودة يصبح أمراً طبيعياً، ومن ثم فقيام معارضة لأسلوب إدارة الحكم في الدولة من قبل شرائح وأحزاب يتولد من هذا الاختلاف في التوجهات والآراء والمصالح. والمعارضون هم "مجموعة من الناس التقت آراؤهم وتحركت للوقوف ضد السياسات الحاكمة في بلد من البلدان، ويقدم هؤلاء آراء مضادة لآراء السلطة الحاكمة من خلال الأطر الدستورية والقانونية، فهم معارضون لسياسات ضمن نظام الدولة، أما إذا وصلت معارضتهم لوجود النظام بالكلية فهم حينئذ جماعة خارجة على القانون ويسمى في الاصطلاح الإسلامي (البغاة) الذين عرفهم العلماء بأنهم (الخارجون على الإمام بغير حق)"[٧]. فالمعارضة ضمن النظام أو بتعبير آخر، المعارضة التي تعمل تحت الدستور هي نوع من أنواع النصيحة بها، تمارس الضغط لتغيير السياسات حسب ما تراه أنه هو الصواب، وهي بذلك تختلف عن البغي؛ لان الأخير اعتداء ويأخذ الواناً متعددة في المفهوم الإسلامي، والمعارضة التي نتحدث عنها هي المعارضة السلمية الدستورية سواء كانت معارضة فردية أو جماعية، وبهذا نستبعد المعارضة غير الدستورية، التي لا تؤمن بالنظام او الحكم، او تلك التي تخرج من أجل قلب النظام وتغييره كالمعارضة المسلحة على سبيل المثال، فالمعارضة السلمية تؤمن بالنظام او تعمل كي يكون بصورة أفضل، ولهذا فهي

٦ سربست مصطفى رشيد، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها: دراسة قانونية – سياسية– تحليلية– مقارنة، ط١، (أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ٢٠١١م) ٣١-٣٢.
٧ المرجع السابق، ٢٣٨.

ذات مسعى طيب، وتستخدم في مسعاها الكلمة والقلم وكل الوسائل الشرعية ومنها التغيير السلمي، وهذا قد يكون من المهام التي يقوم بها جماعة (اهل الحل والعقد) في الفكر الإسلامي.

بناء على ما تقدم يتضح لنا أن مفهوم المعارضة السياسة يعد التطبيق العملي للقاعدة الإسلامية (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، أو قد يكون مرادفاً لها. فهذه القاعدة من المبادئ المهمة في الإسلام، وقد وردت في الأمر به، والدعوة إليه، الآيات الكثيرة. قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ﴾[٨]. فربط خيرية الأمة بإيمانها بالله، وقيامها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقدّم العمل (أيْ: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر) على الإيمان، للدلالة على أهميته، وكونه الوجه أو الصورة العملية للإيمان. "ونجد الكثير من آيات القرآن، تدعو المؤمنين إلى القيام بهذا الواجب: (الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر)، وتجعله من صفاتهم الأساسية، وتربط خيريتهم بأدائه، وتحذّرهم من التهاون والتفريط فيه.. وهذا كله يفتح الباب واسعاً أمام حرية القول، وضرورة الإيجابية، والفعالية، والمشاركة في الحياة الاجتماعية، والسياسية، سواء بالنسبة للفرد أم الجماعات، وتجاه الأفراد أو المؤسسات والسلطات الحاكمة.

وهو ما يعني – في النهاية – أن أسس قيام مفهوم (المعارضة)، في المجتمعات الإسلامية، تعتمد على ركن ركين، وواجب أصيل، لا يمكن التفريط به، أو التهاون فيه. فالمعارضة السليمة، التي يقصد بها وجه الله، ومصلحة الأمة، إنما تعتمد على هذه الركيزة الشرعية: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. ومن هذه الركيزة، أو هذه القاعدة، تصبح المعارضة حقّاً للمسلم، كلّ في مجاله، بل تصبح فرضاً عليه: فرض كفاية، أو فرض عين، تبعاً لدرجة المنكر، وتبعاً لموقع المسلم العملي، أو الوظيفي، في مجتمعه"[٩]. وهنا يجب أن نشير أولاً إلى "تمييز الشورى عن المعارضة، فالشورى هي عرض أمر للتفكير فيه، ومن ثم أخذ القرار الموجب لتلك المعارضة فهي عدم الموافقة على قرار ضيق اتخاذه، او مناهضة اتجاه لاتخاذ قرار معين"[١٠].

٨ سورة آل عمران، الآية ١١٠.
٩ نيفين، المعارضة، ١٢٤-١٢٥
١٠ برهان رزيق، حرية المعارضة في الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي والفكر الوضعي، ط١ (سوريا ٢٠١٧م)، ٣٩.

وان وجه العلاقة بينهما يمكن تبيّنه فيما يلي: "لما كانت (الشورى) أصلاً من أصول النظام السياسي الإسلامي، ولما كان (أمر) المسلمين شورى بينهم، وكان الحاكم ملزماً بالرجوع إلى (جماعة المسلمين)، ومشاورتهم: "وشاورهم في الأمر"[١١]، فإن الذي لا ريب فيه أن عملية (الشورى) تعني تبادل الآراء، وتقليب وجهات النظر، وهو أمر قد لا يؤدي بالضرورة إلى الإجماع، أو اتفاق الآراء، بل قد ينتهي، في كثير من الأحيان، إلى تكوين وجهات نظر مختلفة حول الموضوع الواحد، وهذا يعني – بالضرورة – وجود الرأي والرأي الآخر. فإذا كانت (الشورى) واجبة، وحرية الرأي مكفولة، وإذا كانت (العصمة) غير متحققة لفريق دون آخر، ولا لحاكم دون محكوم، فإن النتيجة التي نخرج بها من كل ذلك هي: أن الاختلاف في الرأي والحوار والمجادلة بالحسنى، ومن ثم المعارضة، هي أمر طبيعي ومشروع، بل مطلوب، طالما أن (الشورى) لا يمكن تحقيقها من دون ذلك، إذ لا تتم الشورى على وجهها الحقيقي، ولا تؤتي ثمارها الصحيحة، في جوّ لا يسمح بحرية الرأي، وفي جوّ يسوده الكبت والقهر ومحاربة أصحاب الآراء ومطاردة الناصحين"[١٢]. ومن جانب آخر، فإن "الشورى لما كانت أصلًا مهمًا في الوصول إلى السلطة، فهي من ثم المجال الذي تظهر فيه المعارضة، التي تلعب دوراً في عملية انتقال السلطة في المجتمع، من حاكم سابق إلى حاكم جديد، إذ تستطيع الآراء المختلفة والمتعارضة أن تعبّر عن نفسها في نطاق الشورى"[١٣].

المطلب الثاني: حق المعارضة في القرآن الكريم والفقه السياسي

إن المدقق في كتاب الله تعالى يجد فيه آيات كثيرة تتناول موضوع المعارضة بطريقة غير مباشرة، إذ لم تنص عليها كلفظ ولكنها تناولتها كموضوع، كما في قوله تعالى: ﴿اذْهَبَآ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَّيِّناً لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[١٤]. ويرى بعض المفسرين اذهبا إلى فرعون فقد طغى وتجبر وعتا، فقولا له قولاً لينا، فالقول اللين لا يثير العزة بالإثم ولا يهيج الكبرياء الزائف الذي يعيش به الطغاة، ومن شأنه أن يوقظ القلب فيتذكر ويخشى عاقبة الطغيان. كذلك في قوله

١١ سورة آل عمران، الآية ١٥٩.
١٢ سالم الحاج، حق المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي (٣-٣)، الحوار، مجلة سياسية ثقافية عامة (أربيل، ٢٠١٧م): http://alhiwarmagazine.blogspot.com/2017/01/3-3.html
١٣ نيفين، المعارضة، ١٢١.
١٤ سورة طه، الآية ٤٣-٤٤.

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[١٥] وأولو الأمر كما يعتقد كثيرون هم العلماء والحكام ابتداءً، وولاة الأمر صنفان: الأمراء والعلماء، وهم الذين اذا صلحوا صلح الناس، وهؤلاء لهم طاعة تبعية أي مشروطة بطاعتهم لله ورسوله، وهذا يعني تدقيق أوامرهم وفحصها وعرضها على الكتاب والسنة النبوية، فإن خالفت فلا طاعة لهم، وهذا وجه من اوجه المعارضة المشروعة. فضلاً عن ذلك، فهناك الكثير من الآيات القرآنية التي فيها دلالات وإشارات بشكل غير مباشر للمعارضة.

ويستند حق المعارضة في الفقه السياسي إلى حجية في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[١٦] فدلالة الآية واضحة بالأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وتصحيح الأمر، ويقع هذا الامر على جميع المؤمنين. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[١٧]، في هذه الآية الكريمة يأمر الله تعالى بالقسط أي بإحقاق الحق في المجتمع الإسلامي، أي ان يتمكن الذين يأمرون بالعدل والقسط من تأدية واجبهم، وألا يكونوا كالأقوام التي تقوم بالقتل بل على العكس لابد من اتاحة الفرص لجميع أبناء الامة للمشاركة في أداء مهام إصلاح الوضع القائم.

ففي القرآن الكريم نجد ألفاظاً أخرى، يدور معناها حول الاختلاف والمعارضة، ومنها: التنازع، والشجار، والجدل، والمجادلة، والاختلاف. قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾[١٨]. وبذلك نرى أن الأمر الإلهي بطاعة الله، والرسول، وأولي الأمر من المؤمنين، لم يمنع من الإقرار بإمكانية وجود التنازع والاختلاف، ومن ثمّ وضع الضوابط اللازمة له. وفي قوله تعالى: "﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾، فكلمة (شَجَر) هنا تعبّر عن الاختلاف في الرأي، والتنازع"[١٩].

١٥ سورة النساء، الآية ٥٩.
١٦ سورة النحل، الآية ٩٠.
١٧ سورة أل عمران، الآية ٢١.
١٨ سورة النساء، الآية٥٩.
١٩ سورة النساء، الآية ٦٥.

المطلب الثالث: المعارضة السياسية في الفكر الإسلامي

تتفاوت الآراء والاعتقادات بالمعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، فهناك من ينكرها وهناك من يؤمن بها او من يتحفظ عليها، وهناك من يشترط لها شروطاً وتوافرها على ارضية مناسبة، ولعل حكم المعارضة في الفكر الإسلامي يتناقض مع كثير من المبادئ السياسية الإسلامية*، ولاسيما تلك المبادئ التي تتعلق بالحكم والحاكم. فقد ذهبت بعض الطوائف والفرق الإسلامية، إلى أن سلّ السيوف واجب إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بذلك، ولعل خروج الإمام الحسين ﷺ له مبرر واضح، وهو عدم جواز إمامة الفاسق، ولهذا خرج على يزيد من باب التصحيح وتغيير المنكر، في حين هناك من يعتقد عكس ذلك، ولاسيما في الفكر السياسي السني أو الفقهاء والمنظرين السنة، كابن حزم وابن قدامة وابن تيمية وابن حجر والشوكاني والطحاوي... وغيرهم. فضلاً عن ذلك، فالمعارضة كثيراً ما تتناقض مع المبادئ السياسية – العقائدية الإسلامية، التي يعتقد بها بعض المفسرين بانها وردت في حديث الرسول كقوله "من اطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن عصي أميري فقد عصاني" وقوله: "من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه ليس من أحد يفارقه شبراً إلا مات ميتة الجاهلية" وفي رواية "فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه". وهذه النصوص ترسم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، التي تتضمن الطاعة والصبر حتى لو وصلت الرعية إلى ما تكره في الامير لكنها ليست الطاعة المطلقة، بل هي الطاعة المقيدة بطاعة الله، وهو ما يدخلنا بقاعدة وجوب طاعة الأمراء في الفكر الإسلامي، أو بقاعدة (الدعاء للحاكم) و (الصبر على السلاطين) و (منع الخروج على الإمام). وغيرها من المبادئ الإسلامية التي تتنافى مع حكم وقانونية المعارضة كمفهوم سياسي، إلا أن حكم المعارضة في الفقه السياسي الشيعي، مرهون على الاعم الاغلب بعدالة الحاكم وعدم فسقه، فضلاً عن ذلك، فقد رهن الفقه الشيعي قضية المعارضة السياسية – بعد الغيبة الكبرى – بدولة وولاية الإمام المهدي، باعتقاده بان كل راية قبل راية الإمام الثاني عشر هي على ضلال وصاحبها طاغوت يعبد من دون الله.

* انظر: عبود العسكري، أصول المعارضة السياسية في الإسلام، ط١،(سوريا: دار النمر للنشر والتوزيع،١٩٩٧م)، ٣٩.

لقد نالت المعارضة في الإسلام قسطاً وافراً من الاهتمام، فاستعمال لفظ المعارضة في المنظور الإسلامي له دلالات واضحة، تشير إلى وجود خلاف فكري بمنأى عن العقائد، أو كل ما ورد فيه نص صريح في الكتاب والسنة، إذ لا مجال لوجود الاختلاف فيها. من هذا المنطلق يلاحظ ان المعارضة في المنظور الإسلامي لها تعريفات عدة، بيد أن التعريف الذي وقع عليه الاختيار للمعارضة السياسية على وفق الإسلامية هو أنها تعني: "الانكار من قبل الرعية أو بعضها للسلطة الحاكمة لتصرفها بطريقة تخالف الشريعة الإسلامية أو بطريقة تضر بالمصالح العامة مع الأخذ بالحسبان العمل على طرح بديل لهذا التصرف"[٢٠].

والمعارضة في الإسلام، "هي حق المواطنين في مراقبة الدولة وأجهزتها وأنشطتها وأعمالها، ونقدها نقداً متزناً، إذ يعتبر ذلك حقاً من حقوق الإنسان المسلم على الدولة وعلى الأفراد، فهي من أهم الحقوق التي قررها الإسلام للفرد في المجتمع؛ وذلك من اجل دفع الباطل والقضاء على المنكر والأمر بالمعروف؛ لأن في ذلك صلاحاً للمجتمع وتؤدي إلى عدم انفراد الحاكم بالرأي فالإنسان مهما أوتي من الحكمة وصلاح الرأي والقدرة على الإبداع، لكنه قد ينطلق عند ابداء الرأي من حدوده الخاصة ومعرفته المحدودة، فيكون ذلك سبباً في حرمان الأمة من تجارب الآخرين وثمرات خيراتهم ومهاراتهم وآرائهم"[٢١].

إن "المعارضة السياسية حديثاً تلتصق بالديمقراطية الغربية التي تؤكد أحقية ممارسة الديمقراطية للجميع، مما يجعلها على صلة تامة ووثيقة بالحريات والحصول على ما هو معروف من الحقوق السياسية الديمقراطية، فالديمقراطية هي العجلة الدافعة للحصول على تلك الحقوق في أي مجتمع، فوجود المعارضة في المجتمع يدل على وجود للديمقراطية"[٢٢]؛ لهذا يعتقد كثيرون بان "المعارضة السياسية كمفهوم نقلت إلينا من الثقافة الغربية تأثراً بنظمها السياسية، ولا يعقل أن تقوم المعارضة السياسية ومنذ ظهورها بدخول النظام السياسي مباشرة أو الوصول للحكم بطريقة مفاجئة؛ لأن الأمر بحاجة إلى مقدمات وخطوات تمهيدية له لكي تستطيع حشد الطاقات البشرية الكافية لتساعدها في تحقيق ما تريد من خلال

٢٠ ناصر هادي الحلو، الفقه السياسي عند الإمام علي(ع)، اطروحة دكتوراه، كلية الفقه جامعة الكوفة (النجف الاشرف: ٢٠١٤م)، ٥٢.
٢١ سربست، المعارضة السياسية، ٣٨.
٢٢ صباح مصطفى المصري، النظام الحزبي في ضوء احكام الشريعة الإسلامية، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.د.ت.) ١٤٨.

الدعوة لتبني فكرها ومنهجها بداية، وان كل ذلك يكون ضمن إطار المناقشة النابع من حق الكلام الحر المنظوي تحت قبة المجالس النيابية، مما يساعدها على المشاركة في تعديل الدستور القائم، فمن الممكن ان يكون الخلاف القائم بين الحكومة والمعارضة خلافاً جزئياً في بعض القضايا أو كلياً موجهاً من قبلها للحكومة أو النظام السياسي للدولة، وهذا اذا ما كانت تتمتع بديمقراطية صحيحة تضمن لجميع الآراء المختلفة بالمشاركة للوصول إلى أفضل الخيارات التي تطرح"[٢٣]. والشريعة الإسلامية أفسحت مجال المعارضة في بعض الامور التي لم يرد بشأنها نص صريح وقطعي الثبوت، لا في الكتاب ولا في السنة، أي في الامور التي يجوز اختلاف الرأي ولا ضير في الاجتهاد فيها. فمن الطبيعي أن يختلف المسلمون في المسائل التي تركت لهم حرية التفكير إزاءها، مثلا طبيعة اختيار رئيس الدولة، فالفقه الإسلامي لم يحدد نظاماً أو طريقة معينة لاختيار رئيس الدولة. فالمعارضة عندما تستند إلى أسس موضوعية واعتبارات منطقية تبررها وتجعلها أكثر تحقيقاً للصالح العام، كمطالبة المعارضة بتطبيق اجراءات فيها شفافية في المسائل المالية والكشف عن اوجه الفساد المالي او الإداري في مؤسسات الدولة، وإحالة المتهمين بقضايا الفساد إلى القضاء أو مطالبة المعارضة بقانون منصف للضمان الاجتماعي أو تنظيم جباية الزكاة وإنشاء دور خاص بها وغير ذلك[٢٤]. ولعل من أشهر الأمثلة على المعارضة الإسلامية الحقيقية، معارضة الإمام علي ﷺ عن مبايعة (أبي بكر)، وعدد من الهاشميين، وقد استمر الإمام في موقفه المقاطع، حتى وفاة السيدة فاطمة ﷺ. وهكذا فقد برز في تلك الفترة، عدد من المواقف المعارضة لرأس السلطة في الإسلام، دون أن يجبرها أحد على تغيير موقفها بالقوة، وهذا من الأدلة الواضحة على حضور مفهوم (المعارضة) في الممارسة الإسلامية.

فالمعارضة السياسية في الإسلام، "تكمن بإبداء الرأي السياسي بالقول أو الفعل ضمن ضوابطه المشروعة، والمستند إلى الدليل اليقيني والقابل للحوار، بعيدا عن أي أشكال العنف أو إثارة الفتن التي ترمي إلى تحقيق مصلحة شخصية على حساب غيره. وقد اختلف العلماء

٢٣ الحلو، ص٥٢.
٢٤ سربست، المعارضة السياسية، ٤١-٤٢.

في حكم المعارضة السياسية في الإسلام، ويرجع سبب اختلافهم حول المساحة التي يشملها مصطلح المعارضة السياسية، وهل المعارضة السياسية خروج على الحكم أو تصويب له، والتعارض الظاهري للنصوص الآمرة بالطاعة والداعية إلى إبداء الرأي"[٢٥].

المطلب الرابع: المعارضة السياسية ومشروعيتها عند الإمام علي ﷺ

مع ما وضعه الإمام من شروط ومواصفات ومحددات عملية لمن يمسك زمام السلطة؛ خشية من عواقب انحرافها وما هيّأه من بيئة تترسخ فيها الحرية بشتى ابعادها، ولاسيما الحرية السياسة وسبل التعبير عن الرأي، إلا أن تجربة الإمام تمتاز بإقراره لحق المعارضة السياسية كجزء مهم وحيوي من حقوق الإنسان، وجعلها من الواجبات الشرعية والسياسية في بعض الظروف والحالات[٢٦]. إذ تتمتع المعارضة السياسية عند الإمام علي ﷺ بمساحة واسعة، فقد منحها الشرعية الدينية والقانونية سواء على المستوى النظري أم التطبيق العملي. فعلى المستوى الاول، يمكن القول ان المحور الاساس الذي يدور في فلكه التأصيل الشرعي للمعارضة السياسية عند الإمام علي ﷺ هي قاعدة (الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) تلك القاعدة التي ورد ذكرها وتأكيدها في غير موضوع من القرآن الكريم وعززها النبي ﷺ باحاديثه الشريفة. فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هما المبنى الأساس في رؤية الإمام لاعتبار معارضة المنحرف عن الحق ترتقي إلى مستوى الواجب الشرعي ليس للمسلم التغاضي عنه، ومن المنطلق نفسه نجد الإمام ﷺ قد اعطى لنفسه الحق طبقاً لهذه القاعدة بمعارضة الحاكم وايقافه عن المزيد من الانحراف والتعدي على جوهر الشريعة والاهداف الإسلامية حتى وان تطلب الأمر استعمال القوة، فحين صعد عمر بن الخطاب المنبر وتساءل عن رد الفعل لو صرف الناس عما يعرفونه إلى ما ينكرون، انبرى إليه الإمام ﷺ بكل وضوح وجرأة بقوله: "اذن لقومناك بسيوفنا"[٢٧]. وانسجاماً مع ما ورد عن الإمام فأنه ﷺ لم يمنح أي حصانة للحاكم ازاء ثورة الجماهير، بل انه اعطى الشرعية للثورة على الحاكم إذا لم تجد وسائل التقويم الاخرى كالنصيحة والتوجيه غايتها في تصحيح مسار الحكم.

---

٢٥ علي جمعة الرواحنه، "مرتكزات المعارضة السياسية وأحكامها في الفقه الإسلامي"، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، العدد٣، الاردن، الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، (٢٠١٥م)، ٨٦٢.

٢٦ سعيد، سند وليد، والعنبكي، وطه حميد، العلاقة بين الحاكم والمحكوم في ظل عهد الإمام علي لمالك الاشتر، ط١، (كربلاء: العتبة الحسينية، المحور القانوني والسياسي، المجلد ١-٢، ٢٠١٦م) ٢٠٧.

٢٧ الموفق بن احمد بن محمد الخوارزمي، المناقب، تح: مالك المحمود، ط٢. (مؤسسة النشر الإسلامية، قم. ١٤١١هـ)، ٩٨. نقلًا عن: الحلو، الفقه السياسي، ٦٦-٦٧.

إن السيرة العملية والنهج الفكري الذي صاغه الإمام علي ﷺ في تجربته السياسة، يظهران انه قد اقر بالمعارضة السياسية كحق من حقوق الإنسان على الصعيد السياسي وانه اسهم في تنظيم عملية المعارضة بعدة ضوابط، ومن ثم تحديد انواعها وسبل التعامل معها، بل الاكثر من ذلك انه قد منح المعارضة جملة من الحقوق تكفل صيانتها واستمراريتها ليرسخ بذلك مبدأ (شرعية المعارضة) منطلقاً من فهم عميق للرسالة الإسلامية من جهة، ورؤية سياسية ناضجة لأهمية المعارضة كأداة لتقييم وتقويم وتغيير السلطة الحاكمة من جهة اخرى[٢٨]. ويعزو الإمام ﷺ حقيقة انتشار الجور والظلم وتفشي ما يتناقض وروح الإسلام إلى عدم التزام أفراد الأمة الإسلامية بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى حد نراه ﷺ وهو على فراش الشهادة يوصي ذويه وأفراد الأمة جميعاً بقوله: "لا تتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيولى عليكم شراركم، ثم تدعون فلا يستجاب لكم"[٢٩] إذ "اراد الإمام ﷺ ان ينقل التطبيق العملي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المستوى الفردي إلى القاعدة الجماهيرية، بوصف هذه القاعدة تمثل لسان حال الأمة وحقها في رد الظلم والجور والعمل بالشريعة الإسلامية الحقة"[٣٠].

وتصل فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى أعلى المراتب لتمثل غاية الدين وقوام الشريعة في نظره، ولم يقف عند هذا الحد، بل بيّن أن من أبرز دواعي تأخر المجتمع وخنوعه هو ترك أفراده لما أمر الله تعالى من فريضة الأمر بالمعروف. وتستمر النصوص الواردة في خطب النهج للتأكيد على اضفاء الشرعية على المعارضة السياسية ولكن بشروطها، إذ يقول "لا تكرهوا سخط من يرضيه الباطل"[٣١]. ويمنع الإمام اتباعه من المسلمين من محاربة القوة الثائرة بوجه الظلم والظالمين وان تباينوا معهم فكرياً، فعندما ذكر الخوارج عنده، قال: "ان خرجوا على إمام عادل فقاتلوهم وان خرجوا على إمام جائر فلا تقاتلوهم"[٣٢].

---

٢٨ غسان السعد، حقوق الإنسان عند الإمام علي ابن ابي طالب: رؤية علمية، ط٢، (بغداد: ٢٠٠٨م)، ٢٠٤.

٢٩ لبيب بيضون تصنيف نهج البلاغة، ط٢، (قم: مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤١٧هـ)، ٣٠٤.

٣٠ الحلو، الفقه السياسي، ٧٨.

٣١ محمد مهدي شمس الدين، حركة التاريخ عند الإمام علي: دراسة في نهج البلاغة، ط٤، (بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩٧م)، ١٢٠.

٣٢ محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب ﷺ في الكتاب والسنة والتاريخ، ج ٦، د. ت، ٣٠٧.نقلًا عن: المكتبة الشيعية: https://2u.pw/LOiKr

قد يمثل ما تقدم من تأكيد الإمام ﷺ شرعية المعارضة السياسية، السبب الذي دعا جورج جرداق إلى القول: "يتميز علي عن أكثر مفكري العصور السابقة بأنه يجعل رفع الظلم منوطاً بإرادة الحاكم او المشرع، ان شاء ظلم وإن شاء عدل، بل جعله حقاً من حقوق الجماعة يولون من يرفع عنهم الجور ويعزلون من جار واضطهد"[٣٣]. ويستمر جرداق مفسراً تبنيه هذا الرأي بأن الإمام سما بـ"حق الإنسان في مقاومة الظلم والاضطهاد قائلاً لهم كونوا للظالم خصماً وللمظلوم عوناً وخذوا على يد الظالم السفيه... ومقاومة الظالم بالسيف حق مشروع للناس؛ لذلك يحذر علي من أن يظلم، مذكراً اياه بحق الناس في قتاله اذ كان جائراً مستبداً فيقول لممثل الحكومة استعمل العدل واحذر العسف والحيف فان العسف يعود إلى الجلاء والحيف يدو إلى السيف"[٣٤].

ويظهر لنا مما تقدم أن "مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الاساس لاستنباط شرعية المعارضة السياسية على وفق رؤية الإمام علي ﷺ وأن أصل الإمام لوجوب معارضة الحاكم الظالم والمستبد والمنحرف عن أهداف وجوهر الشرع المقدس، ليس على مستوى الافراد فحسب، بل على مستوى الجماهير المسلمة، وعدم جواز القبول بالظلم والسكوت على تفشي الجور والانحراف عن القيم الإسلامية. وعدم جواز محاربة الثائرين بوجه الظالمين حتى في حال التباين على المستوى الفكري معهم، دلالة ذلك ما كان من أمر الإمام ﷺ في عدم جواز محاربة الخوارج. وان التأكيد والتشديد على شرعية المعارضة السياسية بحسب رؤية الإمام ﷺ انما يستبطن رفضاً وانكاراً للاتجاه الذي يرى حرمة الخروج على السلطان والحاكم وان كان جائراً وظالماً، مستنداً بذلك إلى أحاديث موضوعة على لسان النبي ﷺ"[٣٥]. فضلًا عن ذلك، فقد نستشف طبيعة المعارضة السياسية في نهج وسلوك الإمام ﷺ من خلال معارضته لخلافة أبي بكر وعمر بن الخطاب وكذلك عثمان بن عفان، والطريقة التي تولى بها أبو بكر، إذ تؤكد مصادر التاريخ بأن الإمام رفع راية المعارضة السياسية بشكلها السلمي بعد وفاة الرسول ﷺ ولاسيما في عهد ابي بكر وعمر ابن الخطاب، وتصاعدت ابان عهد عثمان ابن

٣٣ جوروج جرداق، علي صوت العدالة الإنسانية، (قم: دار ذي القربى، ١٤٢٤هـ)، ٣٧٣.
٣٤ السعد، حقوق الإنسان، ٢٠٩.
٣٥ الحلو، الفقه السياسي، ٦٨.

عفان. فقد شرع الإمام علي ﷺ معارضته لأبي بكر منذ اليوم الاول من توليه الخلافة بعدما عقد عدد كبير من الصحابة اجتماعاً في سقيفة بني ساعدة، وذلك بعد ساعات قليلة من وفاة الرسول. وقد شرع الإمام في الساعات الأولى من تولي أبي بكر بالمعارضة؛ لأنه لم يكن مؤيداً ذلك الاختيار، بل كان يرى بطلانه وعدم جوازه وهذا ما عبر عنه في قوله: "اما والله لقد تقمصها ابن ابي قحافة وانه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى..."[٣٦] بل يؤكد أحقيته في خلافة رسول الله ﷺ بقوله في الخطبة نفسها: "... أرى تراثي نهباً..." ويقول أبن ابي الحديد: "كنى عن الخلافة بالتراث"[٣٧]

أما في عهد عمر بن الخطاب، فيبدو أن معارضة الإمام ﷺ لم تكن كما هو الحال في عهد أبي بكر، بالرغم من طول مدة الثاني قياساً إلى الأول – لأسباب عدة لسنا بصددها – أما في عهد عثمان بن عفان، فالراجح أن طابع المعارضة السياسية أخذ بعداً أوسع وأكثر ظهوراً بحسب كتب السيرة ليس من قبل الإمام علي ﷺ مع عثمان فحسب، بل من وجوه صحابة رسول الله ﷺ من أمثال أبي ذر الغفاري وعبد الله بن مسعود وسلمان الفارسي وعمار بن ياسر... وغيرهم، فضلاً عن الامصار الإسلامية، ولعل سياسة عثمان بن عفان، التي امتازت بالابتعاد عما كانت عليه من سياسة أبي بكر وعمر، فضلاً عن سياسة النبي الأكرم ﷺ واتساع دائرة المعارضة ضد سياسته، كانت سبب معارضة الإمام له. كذلك نستشف تبني الإمام ﷺ المعارضة السياسية في رسالته إلى اهالي مصر ويقول فيها: "من عبد الله علي أمير المؤمنين إلى القوم الذين غضبوا الله حين عصي في ارضه، وذهب بحقه، فضرب الجور سرداقه على البر والفاجر والمقيم والظاعن، فلا معروف يستراح إليه ولا منكر يتناهى عنه"[٣٨].

بالمجمل يتبين لنا أن الإمام علي ﷺ قد تبنى المعارضة السياسية ورفع رايتها بعد وفاة النبي محمد ﷺ واستمرت هذه المعارضة في عهد أبي بكر وعمر بن الخطاب، وتصاعدت في عهد عثمان بن عفان إلى درجة يمكن أن يقال معها إن الإمام كان سفيراً وممثلاً للمعارضة

٣٦ ابن ابي حديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ٢٠. نقلًا عن الحلو، الفقه السياسي، ٦٩.
٣٧ الحلو، الفقه السياسي، ٦٩.
٣٨ شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج ١٦، ١٥٦. نقلًا عن: المكتبة الشيعية:

السياسية للمطالبة بحقوق المعارضين عند السلطة الحاكمة، ويمكن أن يستشف من ذلك انحراف خط سياسة عثمان بن عفان، اذا ما قورنت بمن سبقه، فضلاً عن ذلك، فإن معارضة الإمام بشكل عام كانت معارضة سلمية ولم يلجأ إلى السيف او المواجهة المسلحة أو الانقلاب على السلطات الحاكمة، أو بثورة، وإنما كانت المصلحة العليا للأمة الإسلامية المقصد الرئيس لمعارضته السياسية، وهذا ما يتبين بقوله: "والله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جور إلا عليّ خاصة"[٣٩]؛ لذلك فإن سيرة الإمام ﷺ وموقفه من الحكام الثلاثة الذين سبقوه، تؤشر أن الإمام قد أسس إلى المعارضة السياسية بوصفها حقاً من حقوق الإنسان السياسية والفكرية، وهي حق مشروع في الإسلام، سواء على مستوى الرعية أم فئة منها أم كان شخص واحد، إلا أن هذا الحق قد يكون مشروطاً بعدم الاخلال بالأمن العام للمجتمع والأمة الإسلامية، فضلاً عن الأمن الشخصي لكل فرد من افراد المجتمع، ولا انتهاك للحقوق الاجتماعية والعقائدية والسياسية لعامة المجتمع، وتعرضها للخطر وعدم التآمر على السلطة والنظام القائم مع الخارج أو على التآمر على الحاكم العادل. فضلاً عن ذلك، فأن المعارضة السياسية السلمية عند الإمام علي ﷺ لسياسة الحكم القائم، لا تعني بالضرورة الرغبة في التصدي للحكم، بل ان فلسفة المعارضة ومرتكزها الاساس عند الإمام هو مرتكز ديني شرعي انطلاقاً من القرآن الكريم والقاعدة الإسلامية (الامر بالمعروف والنهي عن المنكر)؛ لذلك كان الإمام لا يبخل برأي أو نصيحة أو ارشاد حين يستشيره الحاكم، ولعل مقولة (لولا علي لهلك عمر) تبرز ذلك الدور جلياً بما لا يتنافى مع اخلاقيات العمل السياسي والديني.

لقد ضمن الإمام إبان مدة حكمه او عندما تسلم الخلافة حق المعارضة السياسية للرعية، وذلك لأن واجب الحاكم العادل الشرعي التحاور مع المعارضة والوقوف على أسباب معارضتها بل انصافها، وافساح المجال أمام المجتمع لمعرفة الحق وتمييزه مع أية جهة، أهي الحكومة أم المعارضة. فعندما دخل (عبد الله بن عمر بن الخطاب) على الإمام بعد تسنمه الخلافة، وقال له "اني لا احبك ولا ابايعك ولا أصلي خلفك، فرد الإمام عليه: ذلك إليك واني لا أمنعك عطاءك، وهكذا انصرف

٣٩ جمع الشريف الرضي، شرح نهج البلاغة، الإمام علي ﷺ، شرح: ابن ابي الحديد ٦/ ٢٧٨. نقلا عن: الحلو، الفقه السياسي ٨٠.

عبد الله بن عمر إلى داره، ولم يتخذ الإمام معه أي إجراء آخر"(٤٠) ولم يقتصر الحال في ذلك على ابن عمر، فقد كان موقف الإمام مشابهاً مع معارضين آخرين كسعد بن أبي وقاص والمغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة الانصاري... وغيرهم. وتزداد سياسة الإمام وضوحاً في موقفه من معارضة (طلحة والزبير) إذ سمح لهما بمغادرة المدينة مع علمه السابق بانهما يريدان نكث بيعتهما والتجييش ضده ولم يتخذ أي موقف حكومي قمعي ضدهم، أو الاقامة الجبرية لهما، كما حصل سابقاً ويحصل اليوم في بعض الانظمة السياسية الحديثة والمعاصرة.

بالمجمل يبدو لنا مما تقدم أن سياسة الإمامﷺ النظرية والعملية، تؤشر في حفظ حق المعارضة السياسة، وتبلور منهجاً فكرياً وحقوقياً يضمن للمعارض حريته الفكرية العقائدية وكذلك الشخصية، لم يذكر أن لجأ الإمام إلى أي اسلوب من اساليب الإكراه أو التضييق على خصومه ومعارضيه، ولا يستعمل أسلوب المنع والقمع للمعارضة، وإنما كانت محفوظة ضمن الهدف العام والحقوق العامة بشرط أن لا تخل بأمن الدولة والنظام، فضلاً عن ذلك فقد أعطى الإمام لكل من يعارضه حقوقه المعيشية ولم يتخذ من المواقف الشخصية او السياسية موضوعاً لعقاب حقوقي او أمني.

إن هذا الزخم الفكري في تأييد المعارضة السياسية شرعاً وسياسياً عند الإمام علي هو من ناحية أخرى عملية رفض وادانة للتيار الذي برز في الفكر الإسلامي والمعارضة الإسلامية في جانبها العملي – أشرنا له سابقاً – الذي يستند إلى أحاديث نسبت إلى الرسول ﷺ والتي تدعو الناس إلى الصبر والسكوت حيال الحكام الفاسدين والمتسلطين على البلاد الإسلامية وتوجب طاعتهم حتى اذا اعتدوا على حقوق الناس وتحرم الخروج عليهم بالسيف وتفتي بقتل الخارجين عليهم – بل إن مثل هذه الاحاديث – كلها من وضع وعاظ السلاطين[٤١]. إذ كان الاعتراف بالمعارضة السياسية جزءاً حيوياً من حقوق المعارضة في عهد حكم الإمام علي ﷺ، فقد قال الإمام عندما طلب منه الاقتصاص من بعض المتهمين بقتل عثمان بن عفان "ان الناس من هذا الامر (اي مقتل عثمان) اذا حرك على أمور، فرقة ترى ما ترون، وفرقة

٤٠ باقر شريف القرشي، أضواء على السياسة العادلة والظالمة، (النجف الاشرف: مطبعة ماهر النجف، ٢٠١١)، ٣٥.
٤١ السعد، حقوق الإنسان، ٢١٠.

ترى مالا ترون، وفرقة لا ترى هذا ولا هذا". وفي خضم صراعه مع معاوية قدمت إلى الإمام طائفة من اتباع عبد الله بن مسعود "فقال قائلهم: يا امير المؤمنين انا نخرج معكم ولا ننزل عسكركم ونعسكر على حدة حتى ننظر في أمركم وأمر أهل الشام، فمن رأيناه اراد مالا يحل له أو بدا منه بغي كنا عليه، فابتسم الإمام قائلاً: مرحباً واهلاً هذا هو الفقه في الدين والفهم للسنة، من لم يرض بهذا فهو جائر خائن... رحم الله عبد الله بن مسعود ورضى عنه"[٤٢]. واذا نظرنا إلى حالات وجود المعارضة هذه يمكن عدها نابعة من داخل النظام السياسي ومعترفة بشرعيته وإن كانت متباينة معه في الوسائل والأهداف والاولويات، إلا انه يمكن تلمس أن الإمام سمح أيضاً بوجود معارضة تشكك أصلاً بشرعية السلطة التي يمثلها ﷺ وتختلف معه في مبادئ اساسية. وقد تجسد هذا النوع من المعارضة بجبة (طلحة والزبير) ومن معهما وجبة (معاوية) وكذلك في (حركة الخوارج) فيما بعد. إلا أن الإمام وضع ضوابط للمعارضة الشرعية كمسببات ومحددات المعارضة الشرعية، فمن اسبابها المشروعة، المساس بالشريعة، واستبداد الحاكم وظلمه، والضعف السياسي والإداري، والخيانة المالية وإشاعة الفقر داخل المجتمع، فضلاً عن محدداتها الفكرية المتمثلة بتحقيق أهداف الامة الحقيقية، والقدرة على النهوض واستكمال الاستعدادات المالية للمعارضة، والالتزام بتعاليم الشريعة ووجود القيادة الواعية، فضلاً عن التهيئة العقائدية والاخلاقية والنفسية، والابتعاد عن المصالح الشخصية، وتوفير الوعي الثوري. ولم تقتصر مهمة الإمام علي ﷺ على تغذية الامة بمفاهيم الاعتراض واذكاء نار الوقوف ضد الظلم والباطل بل وجه الاعتراض ونظمه وحدد مراحل الاعتراض واساليب المعارضة. واول مراحل المعارضة هي الرفض العقلي والقلبي للمظالم وما ينتج عن ذلك للرفض من تأجيج روح المواجهة، اما المرحلة الثانية من المعارضة فتبدأ بالنصح والتسديد وبتشخيص الخطأ وتقديم المشورة والعلاج للوضع القائم في مرحلة يمكن أن نطلق عليها مرحلة الموعظة الحسنة والدعوة السلمية، ويشخص الإمام هذه المرحلة قائلاً: "لا خير في السكوت عن الحق". والجزء المتقدم من هذه المرحلة فهو الصدع بكلمات الحق بوجه الظالمين والمتجبرين، ومن ثم يتم الانطلاق في المرحلة الثالثة المتضمنة المقاطعة السلمية

٤٢ السعد، ٢١٣.

او السلبية وعدم التعاون والمشاركة مع الكفار والظلمة وبعد أن تسقط شرعية الحكام والظلمة، إذ يمتنع حتى الاختلاط معهم، تبدأ مرحلة المطالبة بعزلهم وكل حالة على وفق احوالها، فاذا لم تتم هذه المطالب ينطلق العصيان بعزلهم ومن ثم الثورة المسلحة لإزاحة الظلم وتحقيق التغيير المنشود من الامة بما يرضي الله تعالى[٤٣].

ويهتم الإمام ﷺ بحقوق المعارضة بما يمتلكه الافراد وتتمتع بكنفه الجماعات داخل كيان الدولة الإسلامية فليس بغريب أن نراه قد نص على لائحة لحقوق المعارضة السياسية، فضلاً عن ما يتمتع به افرادها كبشر وبغض النظر عن نوع تلك المعارضة، فاستحقاقهم لهذه الحقوق كونهم معارضة انما هو جزء مهم من نظام الدولة الإسلامية ووجودها، إلا ان حقوق المعارضة السياسية تتفاوت – في نهج الإمام – بين حالة السلم وحالة البغي وإعلان الحرب، اذ تختلف تلك الحقوق في الاحوال الطبيعية في أيام الصراع العسكري، ولعل اهم تلك الحقوق الاعتراف القانوني والسياسي بالمعارضة، وحفظ حياة المعارضين، إذ رفض الإمام بشكل قاطع ظاهرة الاغتيال السياسي؛ وذلك حين اقترح عليه أحد قواد جيشه بتصفية رؤوس الخوارج بعد أن تعاظم خطرهم وقد ألقي القبض على بعضهم فأجاب الإمام: "والله ما اظنك ورعاً ولا عاقلاً نافعاً والله لقد كان ينبغي لك لو أني أردت قتلهم أن تقول: اتق الله بمَ تستحل قتلهم؟ ولم ينابذوك ولم يخرجوا من طاعتك". وقد رفض الإمام أسلوب استخدام القوة ولغة التهديد في مواجهة المعارضة، بل انه كان يؤكد: لا ابتدئكم بحرب حتى تبدؤوا" ويقول ايضاً "لا نهيجهم مالم يسفكوا دماً وما لم ينالوا محرما"[٤٤] إذ يقدم الإمام الحوار على اللجوء للسلاح قائلاً عن حق معارضيه: "ان تكلموا حججناهم وإن خرجوا علينا قاتلناهم. فضلاً عن ذلك، يراعي الإمام حقوق المعارضة بحفظ الكيان المعنوي لها، من خلال المعاملة بالعدل والانصاف، ومراعاة الحقوق المالية والقانونية للمعترضين. ويقول الإمام ﷺ: "ما أمرتكم به من طاعة فحق عليكم طاعتي فيما احببتم وفيما كرهتم، وما أمرتكم به من معصية الله فلا طاعة لأحد في المعصية الطاعة في المعروف"[٤٥].

٤٣ السعد، حقوق الإنسان، ٢١٠.
٤٤ القاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي، المهذب، (قم: مؤسسة النشر الإسلامية، د.ت)، ٣٢٢.
٤٥ رزيق، حرية المعارضة، ٢٨.

وتعد حرية المعارضة من أقوى السبل في رد طغيان الحكام، فهي تضيء الطريق أمام الشعب ليرى تصرفات مسؤوليه وليردهم إلى الطريق السديد القويم، كما في قول الرسول الأكرم: "هل سمعتم انه سيكون بعدي أمراء؟ فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه وليس بوارد عليّ الحوض"[٤٦]. فتاريخ أمير المؤمنين عليه السلام حافل بحوادث من هذا القبيل، فالمرأة التي اعترضت على الوالي، قصتها مشهورة، وهي (سودة بنت عمارة الهمدانية). فقد شكت هذه المرأة جور الوالي إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأخذ الإمام يبكي ويقول: "اللهم أنت الشاهد علي وعليهم، إني لم أمرهم بظلم خلقك، ولا بترك حقك" ثم عزله في الوقت. وحكاية الفلاحين الذين اشتكوا واليهم، فكتب إليه الإمام كتاباً جاء فيه: "أما بعد، فإن دهاقين أهل بلدك شكوا منك غلظة وقسوة واحتقاراً وجفوة، ونظرت فلم أرهم أهلاً لأن يدنوا لشركهم، ولا أن يعصوا ويجفوا لعهدهم فالبس لهم جلباباً من اللين تشوبه بطرف من الشدة، وداول لهم بين القسوة والرأفة، وامزح لهم بين التقريب والإدناء والابعاد والاقصاء، ان شاء الله". أما حكاية أبي الأسود الدؤلي الذي عزل من القضاء لرفعه صوته فوق صوت الخصم، فاعترض على قرار الإمام قائلاً: "لم عزلتني وما خنت ولا جنيت؟ قال الإمام: "إني رأيت كلامك يعلو كلام خصمك"[٤٧]. وما هذا إلا مؤشر دال على طبيعة النظام السياسي الذي أرسى دعائمه أمير المؤمنين، الذي آل على نفسه احترام حقوق الناس كاملة. إذ سمح الإمام للتجمعات السلمية بممارسة طقوسها، فقد ظهرت في عهده عليه السلام تشكيلات مختلفة، منها المنحرفة سياسياً بمعارضتها للسلطة، ومنها المنحرفة عقائدياً، وكان الإمام يعاملها كما يعامل رعاياه دون أن يستثنيهم بشيء طالما ظلت هذه التجمعات سلمية، فقد ورد عن الإمام أنه قال للخوارج: "لن نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولم نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم مع ايدينا، ولن نقاتلكم حتى تقاتلونا"، إلا ان الامر يختلف تماماً مع المنحرفين عقائدياً؛ لان عمل هؤلاء يتجاوز مفهوم المعارضة السياسية، لكونهم خارجين على الدين وليس السلطة، ولربما كانوا مساندين للسلطة، من امثال الذين اعتقدوا بربوبية امير المؤمنين عليه السلام. فسياسته واضحة اتجاه المعارضين، وهي ما أكدته رسائله إلى ولاته، ومنها كتابه إلى عبد الله بن عباس؛ وهو عامله على

٤٦ رزيق، ٣٢.

٤٧ محسن القزويني، الحقوق والحريات من منظار علي أبن ابي طالب عليه السلام بالمقارنة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (مجلة جامعة أهل البيت عليهم السلام، العدد ٣، كربلاء، ٢٠٠٦م)، ٣٢.

البصرة – التي كانت موطن المعارضة، وجاء في الرسالة: "اعلم أن البصرة مهبط إبليس، ومغرس الفتن، فحادث أهلها بالإحسان إليهم، واحلل عقدة الخوف عن قلوبهم". فأمر واليه باتباع سياسة اقتصادية وتربوية لتصفية مظاهر الحقد من نفوسهم؛ لأن معارضتهم لم تكن واقعية، بل كانت معارضة نفسية قائمة على الحقد[٤٨]. لذلك معارضة الإمام ﷺ كانت تتحرك في دائرتين، دائرة الطامحين للخلافة والذين حالوا أن يسلكوا إليها أسلوبين: اسلوب (طلحة والزبير) اللذين كانا يريدان مشاركة الإمام بالخلافة، وأسلوب معاوية الذي كان يريد لعلي أن يطلق يده في مصر والشام. والدائرة الثانية هي دائرة الخوارج الذين لم تكن مشكلته معهم كمشكلاته مع الطامحين للخلافة مشاركة أو استقلالاً، بل كانت مشكلة فكرية، إلا أن بالرغم من ذلك، كان الإمام في حديثه المباشر معهم وفي كتبه إلى معاوية وفي حواره مع الخوارج ذلك الإنسان الذي يحرك الفكرة مع خصومه بكل إنسانية وكل روحية القائد الداعية الذي يريد للآخر أن ينفتح على الحق، ولم يلجأ إلى العنف إلا لمن اراد العنف، وكان إصلاحياً حتى مع معارضيه[٤٩].

الخاتمة

يظهر لنا من خلال ما تقدم، أن المسير مع الحقوق السياسية التي طالب الإمام ﷺ أن يعيش في ظلها الإنسان، ولاسيما حق المعارضة السياسية، تعد خطوة مهمة ومتقدمة على زمانه، على الرغم من المؤامرات التي حيكت ضده والكوابح التي واجهته من ممارسات سياسية وفكرية منحرفة، ولاسيما تلك الممارسات التي خرجت من قيم ومبادئ المعارضة السياسية والفكرية المشروعة، كمعارضة الخوارج ومن ناصرهم وآزرهم على الخروج؛ لذلك يتضح لنا أن المعارضة السياسية بالنسبة للإمام، كانت تتسم بالإصلاح والهدف العام الذي يصب في مصلحة الأمة الإسلامية أنذاك، وبالمبدئية والموضوعية في المنهج، والعلنية والشجاعة في العمل، فضلاً عن ذلك، فقد تميزت بالسلمية والإيجابية في التعاطي مع الحكام والقائمين على السلطة السياسية، وامتازت ايضاً بالصبر الطويل في تحقيق الهدف والمصلحة العامة، وحسن التعامل مع المنافسين والإيمان بالتعددية السياسية، على صعيد المنافسة وقبول

٤٨ القزويني، ٣٣.
٤٩ محمد حسين فضل الله، علي ميزان الحق، ط٢،(بيروت: دار الملاك، ٢٠٠٣م)، ١٦٥-١٦٦.

الآخر. وقد خرجت الدراسة ببعض الاستنتاجات التي عكستها سيرة الإمام عليه السلام على الصعيد النظري والعملي في التعاطي مع قضية أو مفهوم المعارضة السياسية منها:

- يأخذ مفهوم المعارضة بشكل عام والمعارضة السياسية بشكل خاص، حيزاً واضحاً وكبيراً في نهج الإمام وسيرته وعطائه الفكر والعملي.
- حرص الإمام عليه السلام على أن يكون هناك توازن في التعامل أو التعاطي مع المعارضة السياسية على المستويين (النظري والعملي).
- حاول الإمام ترسيخ فكرة المعارضة السياسية بموازاة ما أكده القرآن الكريم ورسخته السيرة النبوية للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله.
- تعاطى الإمام عليه السلام مع المعارضة السياسية من منطلق الفهم القرآني، وفقاً لقاعدة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).
- عدّ الإمام عليه السلام المعارضة السياسية أداة مهمة من أدوات تقويم العمل السياسي وانضاج عمل الحكومة.
- وضع الإمام ضوابط أساسية للمعارضة السياسية، بما لا يتنافى مع القران الكريم والسنة النبوية واخلاقيات العمل السياسي، وحصرها بدفع الظلم والاضطهاد والضعف أو الفساد السياسي والمالي الذي من شانه أن يهدد كيان الامة الإسلامية وحقوق مواطنيها.
- لقد كفل الإمام علي عليه السلام الحقوق الخاصة والعامة للمعترضين.

بالمجمل يبدو لنا أن فكرة المعارضة السياسية تتجلى في الفكر أو الفقه الشيعي أكثر مما عليه في الفقه السني؛ وذلك من خلال ما اكدته السيرة النبوية وسيرة اهل البيت عليهم السلام.

المصادر.

القرآن الكريم

بن كريم، جمال الدين محمد، ابن منظور، لسان العرب، ج٧، (بيروت: دار صادر، بـ ت).

بيضون، لبيب، تصنيف نهج البلاغة، ط٢، (قم: مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤١٧هـ).

جرداق، جوروج، علي صوت العدالة الإنسانية، دار ذي القربى، (قم: ١٤٢٤هـ).

الحلو، ناصر هادي، الفقه السياسي عند الإمام علي ﷺ، اطروحة دكتوراه، كلية الفقه جامعة الكوفة، (النجف الاشرف، ٢٠١٤م).

الخوارزمي، الموفق بن احمد بن محمد، المناقب، ط٢، مؤسسة النشر الإسلامية، (قم ١٤١١ه،)

الرواحنه، علي جمعة، مرتكزات المعارضة السياسية وأحكامها في الفقه الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٢، العدد٣، ٢٠١٥م).

الريشهري، محمد، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب ﷺ في الكتاب والسنة والتاريخ، ج ٦. نقلاً عن: المكتبة الشيعية:
https2//:u.pw/LOiKr

زريق، برهان، حرية المعارضة في الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي والفكر الوضعي، ط١، (سوريا: ٢٠١٧م).

سالم الحاج، حق المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي (٣-٣)، (الحوار، مجلة سياسية ثقافية عامة، أربيل، ٢٠١٧م):
http//:alhiwarmagazine.blogspot.com.2017/01/3-3/html

سربست، مصطفى رشيد، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها: دراسة قانونية - سياسية- تحليلية- مقارنة، ط١، (أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ٢٠١١م).

السعد، غسان، حقوق الإنسان عند الإمام علي ابن ابي طالب: رؤية علمية، ط٢، (بغداد: ٢٠٠٨م).

سند والعنبكي، وليد سعيد وطه حميد، العلاقة بين الحاكم والمحكوم في ظل عهد الإمام علي لمالك الاشتر، ط١، (كربلاء: العتبة الحسينية، المحور القانوني والسياسي، المجلد ١-٢، ٢٠١٦م).

شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج ١٦ نقلاً عن: المكتبة الشيعية:
https2//:u.pw0/ECIe

شلبي، احمد، السياسة في الفكر الإسلامي، ط٥، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٣م).

شمس الدين، محمد مهدي، حركة التاريخ عند الإمام علي: دراسة في نهج البلاغة، ط٤، (بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩٧م).

صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، ج٢، ط١، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٣م).

الطرابلسي، القاضي عبد العزيز بن البراج، المهذب، (قم مؤسسة النشر الإسلامية، د.ت).

عبد الخالق، نيفين، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، ط١، مكتبة الملك فيصل الإسلامية، (القاهرة: ١٩٨٥م).

العسكري، عبود، أصول المعارضة السياسية في الإسلام، ط١، (سوريا: دار النمر للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م).

العموش، بسام، المعارضة السياسية من منظور إسلامي، (المجلة الاردنية في الدراسات الإسلامية، العدد٢ المجلد السادس، ٢٠١٠م).

فضل الله، محمد حسين، علي ميزان الحق، ط٢،(بيروت: دار الملاك، ٢٠٠٣م).
القريشي، باقر شريف، أضواء على السياسة العادلة والظالمة،(النجف الاشرف: مطبعة ماهر النجف، ٢٠١١م)
القزويني، محسن، الحقوق والحريات من منظار علي أبن ابي طالب ﷺ بالمقارنة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (مجلة جامعة أهل البيت ﷺ، العدد الثالث، كربلاء، ٢٠٠٦).
المصري، صباح مصطفى، النظام الحزبي في ضوء احكام الشريعة الإسلامية، (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، د.ت).
المعتزلي، ابن ابي حديد، شرح نهج البلاغة، شرح نهج البلاغة، الإمام علي ﷺ، شرح: ابن ابي الحديد ٦/ ٢٧٨.

References:

Holy Quran

ʿAbd al-Khāliq, Nīfīn. Al-Muʿāraḍah fī al-Fikr al-Siyāsī al-Islāmī. 1st ed. Cairo: Maktabat al-Malik Fayṣal al-Islāmīyah, 1985.

Al-ʿAmūsh, Bassām. "Al-Muʿāraḍah al-Siyāsīyah min Manẓūr Islāmī." Al-Majallah al-Urdunīyah fī al-Dirāsāt al-Islāmīyah 6, no. 2 (2010).

Al-ʿAskarī, ʿAbbūd. Uṣūl al-Muʿāraḍah al-Siyāsīyah fī al-Islām. 1st ed. Syria: Dār al-Nimr lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, 1997.

Al-Ḥilw, Nāṣir Hādī. "Al-Fiqh al-Siyāsī ʿinda al-Imām ʿAlī (ʿa)." PhD diss., College of Jurisprudence, University of Kufa, Najaf, 2014.

Al-Khwārizmī, al-Muwaffaq ibn Aḥmad ibn Muḥammad. Al-Manāqib. 2nd ed. Qom: Muʾassasat al-Nashr al-Islāmī, 1411 AH.

Al-Miṣrī, Ṣabāḥ Muṣṭafá. Al-Niẓām al-Ḥizbī fī Ḍawʾ Aḥkām al-Sharīʿah al-Islāmīyah. Alexandria: Al-Maktab al-Jāmiʿī al-Ḥadīth, n.d.

Al-Muʿtazilī, Ibn Abī Ḥadīd. Sharḥ Nahj al-Balāghah, Al-Imām ʿAlī (ʿa), commentary by Ibn Abī al-Ḥadīd 6/278.

Al-Qazwīnī, Muḥsin. "Al-Ḥuqūq wa-al-Ḥurrīyāt min Manẓār ʿAlī ibn Abī Ṭālib (ʿa) bi-al-Muqāranah maʿa al-Iʿlān al-ʿĀlamī li-Ḥuqūq al-Insān." Majallat Jāmiʿat Ahl al-Bayt (ʿa), no. 3, Karbala, 2006.

Al-Qurashī, Bāqir Sharīf. Aḍwāʾ ʿalá al-Siyāsah al-ʿĀdilah wa-al-Ẓālimah. Najaf: Maṭbaʿat Māhir al-Najaf, 2011.

Al-Rawāḥnah, ʿAlī Jumʿah. "Murtakazāt al-Muʿāraḍah al-Siyāsīyah wa-Aḥkāmuhā fī al-Fiqh al-Islāmī." Majallat Dirāsāt ʿUlūm al-Sharīʿah wa-al-Qānūn 42, no. 3 (2015).

Al-Rayshahrī, Muḥammad. Mawsūʿat al-Imām ʿAlī ibn Abī Ṭālib (ʿa) fī al-Kitāb wa-al-Sunnah wa-al-Tārīkh, vol. 6. Quoted from Al-Maktabah al-Shīʿīyah: https://2u.pw/LOiKr

Al-Saʿd, Ghassān. Ḥuqūq al-Insān ʿinda al-Imām ʿAlī ibn Abī Ṭālib: Ruʾyah ʿIlmīyah. 2nd ed. Baghdad, 2008.

Al-Ṭarābulusī, al-Qāḍī ʿAbd al-ʿAzīz ibn al-Barrāj. Al-Muhadhdhab. Qom: Muʾassasat al-Nashr al-Islāmī, n.d.

Bayḍūn, Labīb. Taṣnīf Nahj al-Balāghah. 2nd ed. Qom: Maktab al-Iʿlām al-Islāmī, 1417 AH.

Faḍl Allāh, Muḥammad Ḥusayn. ʿAlī Mīzān al-Ḥaqq. 2nd ed. Beirut: Dār al-Malāk, 2003.

Jurdāq, George. ʿAlī Ṣawt al-ʿAdālah al-Insānīyah. Qom: Dār Dhī al-Qurbá, 1424 AH.

Ṣalībā, Jamīl. Al-Muʿjam al-Falsafī, vol. 2. 1st ed. Beirut: Dār al-Kitāb al-Lubnānī, 1973.

Sālim al-Ḥājj. "Ḥaqq al-Muʿāraḍah fī al-Fikr al-Siyāsī al-Islāmī (3-3)." Al-Ḥiwār Magazine, Erbil, 2017. http://alhiwarmagazine.blogspot.com/2017/01/3-3.html

Sanad and Al-ʿAnbakī, Walīd Saʿīd and Ṭaha Ḥamīd. Al-ʿAlāqah bayna al-Ḥākim wa-al-Maḥkūm fī Ẓill ʿAhd al-Imām ʿAlī li-Mālik al-Ashtar. 1st ed. Karbala: Al-ʿAtabah al-Ḥusaynīyah, Al-Miḥwar al-Qānūnī wa-al-Siyāsī, vols. 1-2, 2016.

Sarbast, Muṣṭafá Rashīd. Al-Muʿāraḍah al-Siyāsīyah wa-al-Ḍamānāt al-Dustūrīyah li-ʿAmalihā: Dirāsah Qānūnīyah - Siyāsīyah - Taḥlīlīyah - Muqāranah. 1st ed. Erbil: Muʾassasat Mūkryānī lil-Buḥūth wa-al-Nashr, 2011.

Shalabī, Aḥmad. Al-Siyāsah fī al-Fikr al-Islāmī. 5th ed. Cairo: Maktabat al-Nahḍah al-Miṣrīyah, 1973.

Shams al-Dīn, Muḥammad Mahdī. Ḥarakat al-Tārīkh ʿinda al-Imām ʿAlī: Dirāsah fī Nahj al-Balāghah. 4th ed. Beirut: Al-Muʾassasah al-Dawlīyah lil-Dirāsāt wa-al-Nashr, 1997.

Sharḥ Nahj al-Balāghah, Ibn Abī al-Ḥadīd, vol. 16. Quoted from Al-Maktabah al-Shīʿīyah: https://2u.pw/0ECIe

Zurayq, Burhān. Ḥurrīyat al-Muʿāraḍah fī al-Fikr wa-al-Tārīkh al-Siyāsī al-Islāmī wa-al-Fikr al-Waḍʿī. 1st ed. Syria, 2017.